قراءة في كتاب

موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير

للدكتور/ محمود بن علي البعداني

٦

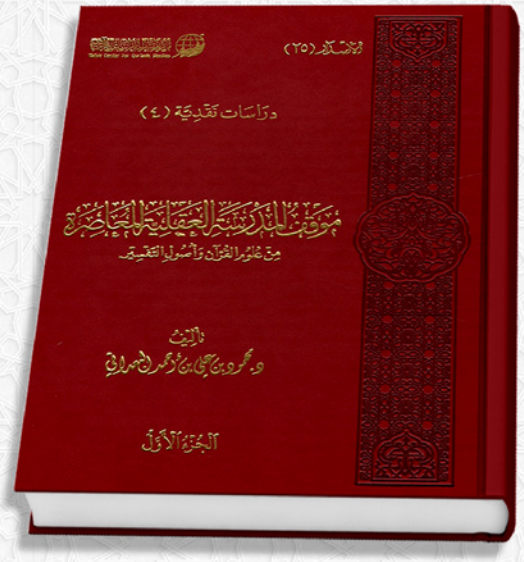

إعداد

هشام أحمد محمد

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
www.tafsir.net

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

قراءة في كتاب

(موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقدية)

تأليف: محمود بن علي البعداني[1]

يعدّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسة جادّة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجّب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

بيانات الكتاب:

اسم الكتاب: موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقدية[2].

اسم المؤلف: د. محمود بن علي بن أحمد البعداني.

عدد الصفحات: ١٠٨٨ صفحة، (في جزأين).

نوع المؤلَّف: أطروحة دكتوراه.

دار النشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية- الرياض.

سنة النشر: ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

رقم الطبعة: الأولى.

(١) فازت هذه القراءة بالمركز الثالث في مسابقة موقع تفسير (قراءة في كتاب)، والتي أعلن عنها ١٢/ ١٠/ ١٤٤٠هـ الموافق ١٥/ ٦/ ٢٠١٩م. (موقع تفسير).

(٢) جدير بالنظر أن العنوان المثبت على غلاف الكتاب يبدو وقع فيه سقط في عمليات الطباعة، حيث جاء بدون الإشارة لكون الدراسة نقدية، وإنما فقط «موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير»، في حين أن المؤلف نصَّ بوضوح على عنوان الدراسة في المقدمة (١/ ٨) وأنها «نقدية» وفقًا لما أثبتُّه أعلاه، وهو أمر ظاهر جدًّا في الدراسة كما سيظهر في عرض محتويات الكتاب وطبيعة إشكالاته المعرفية.

المؤلف في سطور[1]:

باحث في مجال الدراسات القرآنية، حاصل على الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية، وعضو هيئة التدريس، أستاذ علوم القرآن بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية - اليمن.

وناقش الباحث رسالته للدكتوراه الموسومة بـ(موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقديّة) أمام لجنة من الأكاديميين، ليحصل على درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى.

تمهيد:

من أهم الظواهر الفكرية التي غدَت جليّةً وواضحة في السنوات الأخيرة، انتشارُ مؤلفاتِ أصحاب التيار الفكري الحداثي الجديد ومقالاتِهم وأفكارِهم، الذين يُوسمون بأنهم (أصحاب الاتجاه العقلاني أو المدرسة العقلية المعاصرة)، وغير خَفِيٍّ تمدُّد هذا الفكر الحداثي تمددًا كبيرًا، ومناقشته العديدَ من القضايا الشائكة التي تتصل بالعلوم الشرعية -لا سيَّما علوم القرآن وأصول تفسيره- ومحاولة مقاربتها لكن عن طريق استيراده لمناهج غربية لا تتفق -غالبًا- ومجالَ البحث أو المقاربة للقرآن وعلومه، مما جعل من الأهمية

(١) بحثتُ عن ترجمة وافية للمؤلف، فلم أجد غير ما ذُكِر.

بمكان الإلمام بآراء هذا الفكر في باب الدراسات القرآنية، وضرورة الاشتباك النقدي معه، وهو ما لا نجد فيه -إلى الآن- كبيرَ دراسات، لا سيما التي تؤسِّس نقدَها على مقررات علوم القرآن وأصول التفسير بشكلٍ خاصّ، غير أن المؤلف بأطروحته هذه يسجل انفرادة -بناءً على ما كُتِب في مقدّمة الكتاب- في تخصيص الردّ بـ(مباحث علوم القرآن وأصول تفسيره)، حيث إنه «موضوع مهمّ لم ينل حقّه من البحث والدراسة»[1]، وهو ما يسوغ قراءة كتابنا هذا؛ كونه وصفيًّا لموقف الفكر الحداثي من جانب، ونقديًّا من جانب آخر. فضلًا عن ارتكازه في النقد على مباحث علوم القرآن، وهو ما يشي بأهمية قراءته؛ لبيان كيفيات استخراجه لبنى الفكر الحداثي وبناء مواقف الحداثيين من علوم القرآن، ثم بيان كيفيات قيامه بهذا النقد وقدرته على تحقيق أهدافه.

هذا، ومما يزيد من أهميته كذلك كونه أكاديميًّا وصادرًا من متخصص في الدراسات القرآنية؛ ما يقتضي دقةً في المقاربة، وتميزًا في الطرح.

فهل توصَّل الباحث إلى أهداف مقاربته وحقق بُغيته من خلال أطروحته؟ أم اعتراها بعض جوانب القصور في تحقيق مقاربتها المنشودة وهدفها المحمود؟ هذا ما سنعرفه -إن شاء الله- من خلال هذه الورقة البحثية القصيرة.. فإلى تفاصيلها..

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٨).

محتويات الكتاب:

اشتمل الكتاب على: مقدمة، وتمهيد، وتسعة فصول، وخاتمة:

فأمّا **المقدمة**: فذكر فيها المؤلف أسباب اختياره للموضوع، والدراسات السابقة، وحدود البحث وخطته، وكذا تطرَّق لمنهجه في كتابة البحث.

وأمّا **التمهيد**: فقدَّم فيه التعريف بالمدرسة العقلية المعاصرة من حيث؛ النشأة، وأبرز رجالها، وأهم: (آرائها في الدّين، ومؤلفاتها، وأهدافها)، ثم أثرها في الواقع المعاصر.

بينما جاء **الفصل الأول** بعنوان: (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من القرآن والوحي، ونَقْده)، واشتمل على سبعة مباحث؛ استعرض فيها موقف المدرسة العقلية المعاصرة من الوحي، وتعريف القرآن وأسمائه وموضوعاته، وجَمْعه، وابتداء نزوله، ومِن غريب القرآن، ثم ختم بموقفهم من القراءات والأحرف السبعة.

وعرّج في **الفصل الثاني** على موقفهم من (نزول القرآن، ونَقْده)، واشتمل الفصل على أربعة مباحث؛ بيّن فيها موقفهم من المراد بالنزول، ومن أسباب النزول، ثم موقفهم من المكي والمدني، ومن أول وآخر ما نزل.

ثم استعرض في **الفصل الثالث** موقفهم من (المحكم والمتشابه والتأويل والمجاز، ونقده)؛ واشتمل على ثلاثة مباحث عرض فيها لموقفهم من المحكَم والمتشابه، والتأويل، ثم ختمه بموقفهم من المجاز في القرآن.

وأما **الفصل الرابع** فقد خصصه لموقفهم من (النَّسْخ وأحكام القرآن، ونقده)، وجعله في خمسة مباحث؛ بيّن في أولها المراد بالنسخ عند أصحاب المدرسة العقلية المعاصرة، ثم موقفهم من وقوع النسخ، وأنواع النسخ، ومن أسباب وَضْع هذا العلم، ثم ختمه بموقفهم من أحكام القرآن.

وجاء **الفصل الخامس** لبيان موقفهم من (الإسرائيليات وقصص القرآن، ونقده)، واشتمل على ثلاثة مباحث؛ الأوّلان عن شِقَّي عنوان الفصل، والثالث بيَّنَ فيه موقفهم من حقائق القصص القرآني.

وأما **الفصل السادس** فعن موقفهم من (مناسبات ومقاصد القرآن، ونقده)، وجعله مبحثين هما عنوانه.

وجاء **الفصل السابع** ليبيِّن موقفهم من (إعجاز القرآن، ونقده)، واشتمل على ثلاثة مباحث؛ أولها عن موقفهم من موقف المشركين من معارضة القرآن، ثم من مفهوم إعجاز القرآن، ثم من أوجهِ إعجازه.

أما **الفصل الثامن** فقد جعله لنقد موقفهم من (مصادر التفسير)، وجعله على ثلاثة مباحث؛ بدأها بموقفهم من تفسير القرآن بالقرآن، وبالسُّنة، ثم ثلَّثها بموقفهم من التفسير بأقوال الصحابة.

وختم فصول الكتاب **بالفصل التاسع** الذي جعله لنقد موقفهم من (التفسير والمفسِّرين)، وجعله كذلك على ثلاثة مباحث استعرض فيها موقفهم من تعريف التفسير ومدى الحاجة إليه، ثم من مناهجه ومبادئه، وختَم المباحث بنقد موقفهم من المفسرين.

ثم **الخاتمة** التي لخَّص فيها البحث، وعرَض أهمّ نتائجه وتوصياته.

هدف الكتاب:

● لم ينصّ الكاتب على الهدف من الكتاب، لكنه ذكَر أسباب اختيار الموضوع؛ والتي جعلها في أهمية الدفاع عن القرآن الكريم من خلال نقد آراء المدرسة العقلية المعاصرة، وبيان طعن أصحاب المدرسة العقلية المعاصرة في ثوابت الدّين وانتقالهم من الطعن المباشر في القرآن الكريم إلى تحريف القواعد التي يُبْنَى عليها تفسير القرآن ممثَّلة في علوم القرآن وأصول التفسير، وكذلك اغترار كثيرٍ من الناس بهذه المدرسة العقلية ورجالها، وأيضًا محاولة تقديم إضافة جديدة لمكتبة علوم القرآن[1].

● ولا شك أننا حال أردنا **صوغ أهداف الكتاب** في ضوء ما ذكر من أسباب اختيار الموضع فإنها ستدور إجمالًا حول الدفاع عن القرآن من خلال بيان تهافت آراء المدرسة العقلية المعاصرة إزاءه، وبيان طعن هذه المدرسة في ثوابت الدّين وتطوُّر هذا الطعن ليتخذ نمطَ تحريفِ قواعدِ فهمِ القرآن، وأيضًا كَشْف تحريفات المدرسة العقلية المعاصرة فيما يخصّ علوم القرآن وأصول التفسير، وتحذير الأمّة من خطورة الافتتان بمقولاتها، لا سيَّما وأن لأصحابها الآن شهرة واسعة.

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٨، ٩).

● ويلاحَظ هاهنا أنّ ما ذكره الباحث في مسوغاته لاختيار الموضوع وما يمكن أن يصاغ من أهدافٍ في ضوئه -يُبرِز انطلاقة الباحث رأسًا من تغليط الفكر الحداثي، وهذا لا يخلو من مصادرة على المطلوب؛ إذ الأصل في ضوء مقاربة الباحث أن يكون الهدف معقودًا على التبصُّر بموقف المدرسة العقلية من علوم القرآن وأصول التفسير وتقويم هذا الموقف وتحرير سلبياته وإيجابياته. وبغضّ النظر عن اشتهار المدرسة العقلية بذكر آراء مشكلة ومغلوطة وكثرة الدراسات التي ناقشَت ذلك وأثبتَتْه، فإنّ ما سيطرحه الباحث في بحثه مما له تعلّق ببيان موقف المدرسة العقلية من علوم القرآن وأصول التفسير وتقويمه -من المفروض أن يكشف البحثُ عنه، وهو ما يستلزم عدم الانطلاق من التخطئة -ابتداءً- على هذا النحو، وإلّا فلو كان موقفُهم من علوم القرآن وتقويمُ هذا الموقف حاضرًا لديه من البداية؛ فإنّ ذلك لا يُبقِي حاجة للبحث، وهو أمر سيأتي التعليق عليه لاحقًا.

الإشكالات الرئيسة للكتاب:

بعد أنْ ذكَر المؤلف في مقدمته تعرُّض القرآن لمحاولاتٍ للنَّيل منه، قال: «ومن تلك المحاولات ما قام به عدد من الكُتّاب المعاصرين من محاولةِ هَدْمِ القواعد الـمُعِينة على فهم القرآن الكريم، والمتمثلة في علوم القرآن وأصول التفسير...»[1]. وبعد أنْ ذكَر وجودَ كتابات تعرّضَت لمناقشة هذه المحاولاتِ والمدرسةِ العقلية من جوانب متعدّدة، وبيانِ موقفها من القرآن عمومًا؛ بيَّنَ أهمية بحثه المتعلّق بتقويم موقف هذه المدرسة من علوم القرآن وأصول التفسير، فقال: «يبقَى موضوع مهمّ لم ينل حقّه من البحث والدراسة، وهو موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير باعتبارها ضوابط لتعامل المفسِّر مع القرآن الكريم؛ لهذا كان هذا البحث... بعنوان: موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقدية»[2]. وعَرْض الإشكالية على هذا النحو يبدو فيه مصادرة كالتي مرَّت معَنا قبلُ في عرض الأهداف والانطلاق مِن تغليط مَن تقوم الدراسة بنقده قبل القيام بالدراسة، وإلّا فالإشكالية في ضوء عنوان البحث من المفترض أن تصاغ حول توسُّل المدرسة العقلية ورجالها مقاربةَ القرآن وعلومه بمناهج غربيّة دخيلة على الفكر العربي الإسلامي، ومحاولتهم إعادة قراءته وفقًا لهذه المناهج ما

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٧).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٨).

أثمر الكثير من المقولات والنتائج التي تبدو مخالِفة لما هو متقرّر في التراث الإسلامي، وهو ما يوجب أهمية بيان موقف هذه المدرسة من علوم القرآن وأصول التفسير وبيان ما له وما عليه.

وبغضّ النظر عن انطلاقة الباحث في الإشكالية من مصادرةٍ إلّا أن هذه الإشكالية التي طرقها تبدو شديدة الأهمية؛ فبالرغم من وجود بعض محاولاتٍ للتأليف والكتابة في الردّ على المدرسة العقلية المعاصرة، والتي زادت وتيرتها حديثًا بصورة ملحوظة، إلّا أنّ بيان موقف هذه المدرسة من علوم القرآن وأصول التفسير وتقويمه يظلّ له جدته، ولقد أشار الكاتب إلى ذلك في مقدمة بحثه بقوله: «بحثتُ عن الكتابات في هذا الموضوع، فلم أجد مَن كتَب فيه، وقد وجدتُ بعض الرسائل التي كُتبت في موضوعات أخرى لها تعلُّق بالردِّ على المدرسة العقلية المعاصرة، ولكنها لا تُغني عن دراستي هذه، وغالب هذه العناوين وإن كان فيه عبارة (القرآن الكريم) أو (تفسير القرآن) أو (علوم القرآن) إلّا أن الناظر إلى خطة بحثه يظهر له أن كثيرًا من مباحث علوم القرآن وأصول التفسير لم تتعرض لها هذه البحوث»[1].

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٩).

كيف تولَّدَت هذه الإشكالية المهمّة لدى المؤلف؟ وكيف قارَبَها؟

أثار انتشارُ القراءات الحداثية للنصّ القرآني عددًا من النتائج التي صارت مثارًا للجدل وفيها مخالفة لما هو متقرّر في التراث الإسلامي في العديد من القضايا، وكان من بين المجالات المهمّة التي لها اتصال بالموضوع هو علوم القرآن وأصول التفسير باعتبارهما يمثلان مجالًا لإطار فهمِ القرآن ومعالجة الكثير من القضايا الحافّة به وطبيعة الموقف منها، ومن هاهنا صار من المهم بيان موقف المدرسة العقلية من علوم القرآن وأصول التفسير وكيفية تعاملها مع قضايا هذا الفنّ ومسائله وتقويم ذلك كلّه وبيان ما له وما عليه. ولا شك أن النهوض بمثل هذه الإشكالية يستلزم القيام بخطوتين؛ وهما:

١. تتبُّع كتابات هذه المدرسة العقلية المعاصرة في مبحث علوم القرآن وأصول تفسيره، والنظر في القواعد التي ينطلقون منها في تعاملهم مع القرآن الكريم وعلومه.

٢. نَقْد أفكار هذه المدرسة وفق الضوابط والقواعد العلمية المعروفة في كتب أهل العلم المتخصصين.

ومما لا شك فيه أنّ مقاربةَ هذا الموضوع مترامي الأطراف تبدو بالغة الصعوبة وتوجبُ تقييدًا لحدوده مِن أكثر مِن جانب حتى يكون للدرس حظه من الوجاهة والمنهجية العلمية في معالجة إشكاليته، وهو ما قام به الباحث حيث اعتنى بوضع محدِّدات زمنية ومنهجية لبحثه، نسلِّط عليها الضوء في السطور الآتية:

بناء محدِّدات البحث:

لا شك أنَّ حَصْر مقولاتِ المدرسة العقلية متتابعةِ النتاج منذ أمدٍ والمتغايرةِ المناهج والكثيرةِ الرموز والرجال -أمرٌ متعذّر، وهو ما أكّد عليه الباحث حيث بيَّن أنّ «رجال المدرسة العقلية المعاصرة من المكثرين في التأليف»[1]، وأنّ «هناك مؤلفات متعدّدة تناوَل فيها العقلانيون المعاصرون مباحثَ علوم القرآن والتفسير»[2]، كما أنّ «هناك كتُبٌ كثيرة أفردها العقلانيون المعاصرون لموضوع من موضوعات علوم القرآن»[3]، كذلك «المؤلَّفات المحتوية على مباحث متصلة بعلوم القرآن وَردَت ضمن مباحث أخرى عامّة، هذا النوع من المؤلفات هو الغالب على كتابات العقلانيين»[4]، إضافة إلى «أن أفراد هذه المدارس يختلفون في مناهجهم، فمنهم مَن يسلك مناهج اللسانيات الحديثة... ومنهم من يسلك منهج تاريخية النصّ... وغيرها من المناهج»[5].

وفي سبيل معالجته لذلك، وحتى يتمكن من بناء محدّدات البحث ارتأَى قَصْرَه على أهم ما صدَر عن أبرز الأسماء وأشهرها من (العقلانيين) المعاصرين

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٩٣).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٩٤).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ١٠١).

(٤) المصدر نفسه، (١/ ١٠٣).

(٥) المصدر نفسه، (١/ ١٦).

مع التركيز على مَن يشتغلون مِن بينهم بمجال التفسير وعلوم القرآن، وذلك خلال العشرين سنة الأخيرة قبل تأليف البحث.

كما أنه رأى -منهجيًّا- إمكانية وَضْع جميع أفراد هذه (المدرسة العقلية) في بوتقة واحدة! بحكمِ أنه «يجمعهم كلَّهم أنهم (عقلانيون) يقدِّمون العقل على النصوص الشرعية، ثم إنّ النتائج التي يخرجون بها... هي النتائج التي تقرّرها المدرسة العقلية»[1]. وسيأتي التعليق لاحقًا على هذه المحدِّدات، وبيان مقدار وفائها بمطلوب البحث من عدمه.

ماهية المدرسة العقلية المعاصرة، وتحديد أبرز رجالها:

كان لزامًا على الكاتب قبل أن يلج إلى صُلب أطروحته، أن يعرِّف بتلك المدرسة التي يبيِّن موقف أصحابها من القرآن وعلومه؛ لذا بدأ تمهيده بالحديث عن نشأة هذه المدرسة المعاصرة وجذورها الفكرية، وأبرز رجالاتها...إلخ، فبيَّن أنّ من أهمِّ المرجعيات الفكرية التي يرجعون إليها -المستشرقين؛ «حيث إنّ كثيرًا منهم تتلمَذ على يد المستشرقين، ودرَس في جامعاتهم، وكانت صلته بهم أكبر من صلته بعلماء المسلمين»[2]. كذلك تأثروا بأفكار الحركات الشيوعية الاشتراكية التي سلكَت أساليب متعدّدة في بلاد الإسلام، «منها هَدْم الإسلام من

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٦).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢٧).

داخله بواسطة رجالهم الذين ظهروا بمظهر الـمُدافِع عن الدّين، ومنهم كثير من رجال المدرسة العقلية المعاصرة»[1]، وظهر على إثر ذلك «مصطلح اليسار الإسلامي، وهو مصطلح يجمع بين الإسلام والاشتراكية»[2]. كما بيّن علاقتهم بـ(المعتزلة)؛ حيث «تظهر صلة المدرسة العقلية المعاصرة بالمعتزلة القدامى من خلال الثناء عليهم، والاستفادة مِن كتُبهم، وتبنِّي أفكارهم»[3].

أمّا إشكالية تحديد أبرز رجالاتها -مع كثرتهم- فقد حاول المؤلف مقاربة هذه الإشكالية من خلال بعض الضوابط التي وضعها لتحديد «أسباب اعتبار بعض رجال المدرسة العقلية المعاصرة من أبرز رجال هذه المدرسة الذين لهم آراء في علوم القرآن بحاجة إلى دراسة نقدية، ولعلّ من أهم هذه الضوابط:

١. انتشار آرائهم من خلال الكتب والقنوات والفضائيات وغيرها.

٢. تناوُل موضوعات قرآنية كثيرة تناوُلًا عقلانيًّا دون اعتماد على النصوص الشرعية»[4].

ولا شك أنَّ حصرَ آرائهم (مع الانتشار السابق الإشارة إليه)، وجَمْعَ ما تناولوه بآرائهم ومقالاتهم من موضوعات قرآنية كثيرة -هو أمرٌ يصعب جدًّا تحقيقه والإلمام به.

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/٢٧).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٣٦).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٤٠).

(٤) المصدر نفسه، (١/ ٥٥).

إشكالية جَمْع آراء المدرسة العقلية المعاصرة في علوم القرآن وأصول التفسير:

نظرًا لطبيعة البحث بكونه دراسة نقديّة، ما يجعل حتمًا على الباحث أن يجمع ما استطاع من آراء أصحاب هذا الاتجاه مما يخصّ موضوع الدراسة، ثم يخضع هذا الجمع للترتيب والتقسيم والتبويب والعرض ثم إعمال آلية المناقشة والنقد؛ ونظرًا لكون موضوع الدراسة موسَّعًا ومتشعِّبًا بدرجة كبيرة -سواء من جهة اتساع وتشعُّب علوم القرآن مع أصول تفسيره، أو من جهة اختلاف رجالات المدرسة العقلية في كثير من الجوانب- فقد سلك الباحث لمقاربته هذه منهجًا تفصيليًّا خَطَّه لنفسه في كتابة البحث يتمثل في ثلاث خطوات[1]:

الأولى: أنْ يعرض أقوال (العقلانيين) في كلّ مبحث مرتَّبةً حسب أكثرهم اهتمامًا وكلامًا في المبحث نفسه، وقد يكون مُقِلًّا في غيره من المباحث فيؤخّره هناك، فالترتيب في المباحث بين (العقلانيين) هو بحسب مقدار كلامهم في المبحث محلّ الدراسة.

الثانية: يكتب في أصل البحث نقد ما يورده (العقلانيون) مما له تعلُّق مباشر بالمبحث، أمّا ما كان من كلامهم لا تعلُّق له مباشرة بالمبحث -نحو معنى كلمة، أو خطأ عقدي أو لغوي- يعلِّق عليه في الحاشية.

الأخيرة: يَكتفِي ببعض النقول إذا كان فيها غُنية عن غيرها.

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/٢٣).

ومن ثَم فقد اضطر الباحث للتوسّع في تعداد فصول الكتاب وتقسيماته مع طوله وغزارة موضوعاته وفروعه؛ بين فصول ثم مباحث ثم مطالب، مع كثرة مباحثه ومطالبه المتشعِّبة؛ ما قد يُشعِر القارئ بالتشتّت لعدم خضوع ترتيب الفصول والأبواب والمباحث لنسَقٍ محدَّدٍ سلَفًا من قِبَل الباحث، وخلص في نهاية كلّ مبحث إلى أن العقلانيين وقعوا في أخطاء كبيرة على مستوى التأصيل والتطبيق؛ وبناءً عليه فقد أصدر عليهم أحكامًا عامّة في الغالب الأعمّ من الدراسة. غير أنّ التعميم بهذه الصورة لا يسلم له؛ كَوْن إصدارِ حكمٍ عامٍّ على أصحاب هذا الاتجاه دون استقراءٍ تامٍّ -لا يخلو من خطأ؛ لأنه (بداهةً) تعميمٌ يفتقر إلى موضوعية الاستقراء والاستيعاب التي يبدو من الصعوبة البالغة بمكانٍ -إن لم يكن من المحال على باحثٍ فردٍ- إدراكُها وتحقيقُها، وسيأتي مزيد تعليق حول ذلك.

بقيت إشكالية مهمّة في هذا المقام، ألا وهي (المرجعية الفكرية) عند التنازع:

فمن الصعوبة بمكان -بل ربما من المستحيل- أنْ نَصِل إلى غاية واحدة واتفاق وانسجام فكري مع اختلاف مرجعيتنا الثقافية وقناعتنا الفكرية عند التنازع؛ فالمؤلف -كما هو معلوم- مرجعيته وقَناعته سلَفية قرآنية سُنيّة، وثقافته العلمية والفكرية مستمَدة من تراث علماء الأُمّة في علوم القرآن وفروع الشريعة. بينما هذه المرجعيات ليست مرجعيات معتبَرة أو معتمَدة عند (العقلانيين)، ومن هنا فـ(**مرجعية التحاكُم ليست واحدة**)، وقد أشار المؤلف إلى هذه الإشكالية

الكبيرة، حين ذكَر أنّ «هناك عدّة أمور تظهر في منهج (العقلانيين) المعاصرين في تعاملهم مع موضوعات علوم القرآن عامّة...، وفيما يلي عدد من النقاط المبينة لذلك:

١. عدم الاعتماد على النصوص الشرعية: ...وهذا أمر مهمّ في دراسة مواقفهم من النصوص الشرعية؛ ذلك أنها لا تنطلق من الاستدلال بالنصوص، وإنما تنطلق من العقل.

ومن أمثلة عدم الاعتماد على النصوص (في مسألة الوحي) قول محمد أركون: «أما مسألة الوحي فهي دقيقة جدًّا وحرجة، خصوصًا لمن يريد دراستها، كما أوضحتُ آنفًا، ضمن المنظور الواسع الذي يتجاوز التعاليم (الأرثوذكسية)[1] ويجدّدها، هذه التعاليم المكرّرة داخل كلّ تراث توحيدي بشكل تقويّ وَرِع (المقصود داخل التراث اليهودي، والمسيحي، والإسلامي). نحن لا نريد بالطبع أن نتجاهل هذه التعاليم أو نقلبها...سوف أكتفِي -إذن- بالتأكيد على الخطوط العريضة للبحث الجديد المطلوب. وهذا البحث، فيما

(١) قال في الحاشية: «هذا التعبير يطلقه محمد أركون كثيرًا على الاتجاه المعتني بالنصوص مشبِّهًا له بالمذهب الأرثوذكسي، وهو لا يعني ما تعنيه الكلمة اليونانية (أرثوذكس) أي: مستقيم العقيدة، وإنما يعني أمرًا آخر يبينه مترجم كتبه (هاشم صالح) في موضع آخر إذ يقول: يضع أركون كلمة أرثوذكسية بين قوسين لأنها ليست أرثوذكسية -أي: مستقيمة وواضحة- إلّا من وجهة نظر أصحابها». حاشية رقم (١)، (١/ ١٣٩).

يحاول تجنب كلّ التحديدات الدوغمائية[1] واللاهوتية الموروثة، يجعل ممكنًا فهم الوحي بصفته ظاهرة لغويّة وثقافية قبل أن يكون عبارة عن تركيبات تيولوجية[2] أو لاهوتية».

ونلاحظ من هذا الكلام السابق أن محمد أركون يريد دراسة الوحي بلا ضوابط شرعية، وعبّر عنها بالتعاليم الأرثوذكسية المكرّرة داخل كلّ تراث توحيدي بشكلٍ وَرِع»[3].

٢. **منهج التعامل مع الروايات الحديثية:** ...غير أن هذا المنهج في قبول السُّنة في العقائد والفقه وسائر أمور الشرع لم يأخذ به العقلانيون المعاصرون[4]... أمّا (هشام جعيط)... يرى أنها -أي: الروايات الواردة في السُّنة النبوية- غير معتمَدة أساسًا لإثبات الوحي، وفي هذا يقول: «...ونحن لا نعتمد على ما أكمل به

(١) عرّف المؤلف الدوغمائية في حاشية الكتاب بقوله: «الدوغمائية: هي التعصب لفكرة معينة من قِبل مجموعة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأيّ دليل ينقضها لمناقشته أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري. وهي التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي، أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك». حاشية رقم (١)، (١/ ١٤٠).

(٢) أي دينية، كما هو ظاهر من السياق. حاشية رقم (٢)، (١/ ١٤٠).

(٣) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٣٨-١٤٠).

(٤) المصدر نفسه، (١/ ١٤١، ١٤٢).

الإسلام فيما بعد من سيرة وتاريخ وطبقات وحديث؛ لأن القاعدة أن كلّ ما دُوِّن بعد مائة سنة من الحدَث فاقد لثقة المؤرخ»[1].

ولا يخفى **-ثالثًا- موقفهم من علماء السلف المتقدمين والمتأخرين**، مع ما أبدعوه من تراث علمي شرعي ضخم؛ إِذْ يرى أصحاب المدرسة العقلية ضرورة الانفصال أو التحرّر من هذا الموروث المتراكم، وإعادة قراءة النصّ قراءة جديدة، لا تخضع للتقيُّد بهذا الموروث التقليدي؛ لذا يطلقون على أنفسهم: (مدارس القراءات المعاصرة للنصّ) أو (مدارس إعادة القراءة).

ومن هنا فإنّ المصادر المرجعية المعتمَدة عند هؤلاء الكُتّاب المعاصرين تتمثل في: المستشرقين؛ كمصدر من أهم مصادرهم، وفي ذلك يقول المؤلف: «والحقيقة أنَّ نقل رجال المدرسة العقلية المعاصرة عن المستشرقين أكثر من أن يحتاج إلى تمثيل، بل إنني أخشى عند تمثيلي لصنيعهم هذا أن يفهم أحد أنها مواطن معدودة، وليس الأمر كذلك بل إنّ أفكارًا كثيرة من الأفكار التي عرضوها هي أفكار المستشرقين وإنْ لم يحيلوا عليهم»[2].

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٤٤).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢٩، ٣٠).

كما يعتمد كثير منهم على اعتبار الروايات التاريخية، ولا يقبلون النصوص الشرعية -ولو كانت في الصحيح- إلّا إذا وردَت الأخبارُ التاريخية مؤيدةً لها وموافقةً لمضمونها[1].

مع تقديمهم لآراء المعتزلة وجَعْلها من الأصول التي ينطلقون منها -أحيانًا- للتقعيد لآرائهم الفكرية[2].

لذا نجد المؤلف **لم يكتفِ في نقد آرائهم وإبطال حججهم بالاستدلال بالأدلة الشرعية** من القرآن والسُّنة، أو من أقوال أهل العلم المتخصصين في علوم القرآن وعلوم الشريعة -وإنْ كانت لَكافية- وإنما سعى إلى نقض كلامهم من داخله ما وَجَد إلى ذلك سبيلًا؛ وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ لكلّ حالة:

١. **إثبات وقوع التناقض في بعض كلامهم**، ومن ذلك قوله في نقد موقف الدكتور هشام جعيط من حال النبي ﷺ عند مجيء الوحي: «ومن جانب آخر فإنّ الدكتور هشام جعيط نفسه بعد أن ذكر أننا (لا نعرف شيئًا عمّا جرى للنبي ﷺ عاد ليقول: (إنه كان يستوحِي الله بالدعاء، ويفكّر بعد الوحي)، وهذا تناقضٌ في كلامه»[3].

---

(١) انظر ما يتعلق باعتماد الروايات التاريخية: بالمصدر نفسه، (١/ ١٤٢، ١٤٣).

(٢) انظر علاقة المعتزلة بالمدرسة العقلية: بالمصدر نفسه، (١/ ٣٩-٤٣).

(٣) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٩٢).

٢. **وقوع الاضطراب في آرائهم**، يقول: «ومن العقلانيين المعاصرين الذين تناولوا موضوع مصدر القراءات بنوع من الإطالة الدكتور محمد عابد الجابري، وكلامه فيه مضطرب جدًّا فهو تارة يجعل القراءات منقولة بسماع الصحابة عن النبي ﷺ، وتارة أخرى يجعلها راجعة إلى زمن توزيع نسخ المصحف العثماني، ويدَّعِي أنّ تعيينها وضبطها لم يتمّ إلّا في القرن الثالث؛ ولذا فإني سأنقل هنا كلامه بطوله ثم أناقشه فيه»[(١)].

٣. **وجود الادّعاء فقط دون وجود دليل يؤيّده**، ومن ذلك قوله: «يرى الدكتور بسام الجمل أن القول بعموم اللفظ لا بخصوص السبب "يُترجِم عن تعاملٍ نفعيّ وظرفيّ مع نصّ المصحف من ناحية، وعن تبريرٍ لأحكامٍ فقهية أفرزَتْها أحوالُ المعاش ونُظُم الاجتماع من ناحية أخرى".

وهذا نقدُ مَن لا يجد نقدًا علميًّا؛ إذ كلّ أحد يسعه أن يصف الآخرين بالتعامل النفعي، وإنما العِبرة بالدليل على ذلك، ولا دليل هنا»[(٢)].

٤. **أو من خلال المناقشة المباشرة**، مثل ما سبق أن قاله في ردّه على الدكتور الجابري: «...ولذا فإني سأنقل هنا كلامه بطوله ثم أناقشه فيه»[(٣)]. [وقد سبق قريبًا].

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٣٣٨).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٤٧٠).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٣٣٨).

٥. **أو لاستدلال بعضهم بالقضية محلّ النزاع**، ولا يجوز الاستدلال عند الخلاف بمحل النزاع نفسه، يقول: «وأما قول الأستاذ جمال: "لأن آية الوحي لا تبدّل ولا تبطل"، فهو من الاستدلال بمحلّ النزاع؛ إِذْ هذا هو محلّ النزاع، وهو: هل تنسخ الآيات القرآنية وتبدّل أو لا؟ فلا يصح الاستدلال بمحل النزاع»[(١)]، «هذه الدعوى هي عينها محلّ الخلاف؛ فكلام جمال عطايا هو من باب الاستدلال بمحلّ الخلاف»[(٢)].

ويستمر المؤلّف على هذا النهج؛ يعرض ويحلّل ويناقش وينقد ويعارض -غالبًا- أو يؤيد -حينًا- ويبيِّن ما قد يحتمله الكلام من أوجُهٍ إذا كان غامضًا،...إلخ.

وتتميز مادّة الكتاب أنّ نَفَسَ مؤلِّفه وهمَّتَه في آخره كنَفَسِه وهمَّتِه في أوّله، إلى أن أنهَى فصول كتابه ومباحثه عند الحديث عن (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من المفسرين، ونقده).

هذا قليل من كثير من المناقشات والانتقادات التي أوردها عليهم... وتركتُ الكثير من أوجه الردود المختلفة؛ لأن مجال هذه الورقة القصيرة لا يتسع لاستيعابه.

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (٢/ ٦٢٨).

(٢) المصدر نفسه، (٢/ ٦٥١).

من المزايا العلميّة للكتاب:

١. عرض الدراسات السابقة التي لها تعلّق بالردّ على المدرسة العقلية المعاصرة، فيما يتعلق بالقرآن أو بالتفسير، غير أن المؤلف بيّن أن غالب هذه العناوين -وإن كان فيه عبارة: القرآن الكريم أو علوم القرآن أو تفسير القرآن- لم تتعرض لكثير من مباحث علوم القرآن وأصول التفسير.

٢. تميَّز عَرْضُه للدراسات السابقة أنه لم يكتفِ بذِكر العناوين الرئيسة لكلّ دراسة، لكنه عرَض خطة البحث كاملة لهذه الدراسات، مما يعطي القارئ تصورًا عامًّا عن مضمون هذه الدراسات، وييسِّر على الباحث عن موضوعٍ ما أن يجد بُغيته بسهولة دون جهد البحث والتنقيب.

٣. وضَع الباحث حدودًا لأطروحته؛ من جهة الزمان (أقوال المعاصرين من العقلانيين في العقدين الأخيرين -العشرين سنة الماضية قبل الدراسة- ممن تناولوا في كتاباتهم علوم القرآن وأصول التفسير).

ومن جهة المنهج؛ يركِّز على المعاصرين من العقلانيين ممن يشتغلون في مجال التفسير وعلوم القرآن[1].

٤. يعدُّ (التمهيد) من أبرز مزايا الكتاب؛ حيث إنّ الكاتب عرَّفَ فيه بالمدرسة العقلية المعاصرة، ومراحل نشأتها وجذور أفكارها... إلى أن وصل

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٦).

في النهاية إلى بيان أثرها الفكري في الواقع الحالي، وقد استغرق هذا التمهيد المهمّ أكثر من مائة صفحة من الكتاب[1]؛ ليكون القارئ على بصيرة مؤسَّسة مسبقًا بما هو مقبلٌ عليه من آراء وأفكار تتعلّق بعد ذلك بعلوم القرآن، ومن القواعد المهمّة أن (الحكم على الشيء فرعٌ عن تَصوُّره). ولو طُبِعَ هذا التمهيد بعد ذلك ككتاب مستقِلٍّ لكان عظيم الفائدة.

٥. الترجمة الموجزة لكثير من الأعلام الذين وردَت أسماؤهم في الأطروحة، وبيان كثير من المصطلحات الحداثية التي ربما تخفَى على كثير من القرّاء، والتعريف ببعض الاتجاهات الفكرية والثقافية المعاصرة.

٦. الحاشية بمثابة تَتِمّة علمية مهمّة ومكمِّلة لمادة البحث، يذكر فيها التعريف بالكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية التي يحتاج إلى بيانها، والتعليق على ما كان من كلامهم يحمل خطأً عقديًّا أو لغويًّا أو يتضمن إساءةً مباشرة أو غير مباشرة لسلَف الأمة وعلمائها البارزين.

٧. التزم المؤلف -بدرجة كبيرة- ما خطّه لنفسه من أنه سيكتب في أصل البحث -المتن- ما يورده (العقلانيون) مما له تعلُّق مباشر بالمبحث، وما كان من كلامهم لا تعلّق له مباشرة بالمبحث -من خطأ عقدي أو لغوي ونحوه- سيعلِّق عليه في الحاشية[2]، ومثال ذلك:

---

(١) استغرق التمهيد من: (ص٢٥ إلى ص١٣٤).

(٢) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٢٣).

● عند بيان موقف المدرسة العقلية من **الوحي**، قال: «ونلاحظ هنا كيف استنكر (أركون) أن يكون الوحي تنزيلًا على الحقيقة، وجعله من قبيل المجاز❋، وأنه يُراد به أن على الإنسان الارتفاع إلى الله!❋ وقد جاءت الآيات مبينة أنه تنزيل من الله تعالى». ثم علّق في **الحاشية** على ما يتعلق بالقول بالمجاز، وإثبات صفة العلوّ لله تعالى، فقال: «القول بأن هذه الآيات من قبيل المجاز هو قول يتوصّل به قائله إلى إنكار صفة العلوّ لله تعالى، وقد جاءت أدلة كثيرة تثبت هذه الصفة ليس المقام مقام ذكرها، وكذلك يُجاب عن المجاز بما قرره العلماء من أنه لا يُصار إلى القول بالمجاز إلّا إذا لم يمكن القول بالحقيقة...»[1].

● كما نقل عن بعضهم قوله: «لقد نجَمَ عن جَمْع عثمانَ عددًا❋ من القراءات المؤسفة»، ثم علّق في الحاشية على كلمة: (عددًا) فقال: «هكذا! والصواب: عددٌ بالضم لأنها فاعل»[2].

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٥٣).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢٨٠).

من المزايا الفنية للكتاب:

١. حُسن أسلوب المؤلف، مع التزامه الأدب في النقد، وعدم تخطِّي حدود أدب الخلاف، مهما بلغ -أو تجاوَزَ- قولُ بعض أفراد المدرسة العقلية حدَّ الإساءة التي تتخطَّى النقد الموضوعي العلمي أحيانًا.

٢. محاولة ترتيب العرض لفصول الكتاب وتقسيماته مع طوله وغزارة موضوعاته وتفريعاته؛ بين الفصول ثم المباحث ثم المطالب، مع كثرة مباحثه ومطالبه المتشعِّبة وما تحويه من تقسيمات أخرى وتفريعات؛ كلّ ذلك يشي بجهدٍ بيِّنٍ أمضاه الباحث؛ غير أن هذا الترتيب والتركيب لم يخضع لنسَقٍ محدَّدٍ سلَفًا، ولا لمنهجيةٍ واضحة؛ مما جعَل تركيبَ فصول الكتاب وأبوابه ومباحثه أمرًا مشكِلًا في حدّ ذاته، كما سيأتي.

٣. أفصح المؤلف عن بعض الضوابط الفنيّة في كتابه في مقدمة البحث، والتزمها في طول الكتاب وذلك فيما يتعلق بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، مع عزو الآيات الكريمة إلى مواضعها، والأحاديث الشريفة إلى مصادرها.

٤. تذييل البحث بالفهارس اللازمة؛ للأحاديث، والأعلام، والمصطلحات...إلخ.

من أهم الملحوظات على الكتاب:

مع ما يبذله كلّ باحثٍ أو مؤلِّفٍ من عمل وجهد ليخرج مؤلَّفه في أفضل صورة، إلّا أنه لا بد من وقوع لونٍ من النقص في عمل البشر؛ ليبقى الكمال المطلق لله وحده -سبحانه-؛ ومن الملحوظات على هذه الأطروحة:

أولًا: إنّ من البدهي أننا لا نستطيع أن نخرج بموقفٍ واحدٍ نحكم به حُكمًا عامًّا على المدرسة العقلية المعاصرة في أيّ فرع من علوم القرآن، فنقول مثلًا: موقف المدرسة العقلية من كذا...؛ فلكلٍّ وجهةٌ هو موليها، ولكلٍّ منهم قناعة وأيديولوجية خاصّة تتقارب أو تتباعد مع غيره من أصحاب المدرسة العقلية نفسها، وقد أقَرّ المؤلف بهذا، بل أطلق عليهم أحيانًا مصطلح (مدارس)، وبيَّن «أنّ أفراد هذه المدارس يختلفون فيما بينهم في مناهجهم»[1]، «كما أنّ بينهم تفاوتًا كبيرًا في مواقفهم من أمور الشريعة عمومًا، ومن المباحث المتصلة بعلوم القرآن خاصة»[2]، «ولهم آراء متفاوتة تبعًا لتفاوتهم في العقلانية، فمنهم مَن مفاد آرائه هَدْم الدّين والقضاء على الثوابت والمسلَّمات، ومنهم دون ذلك»[3].

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٦).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٥٥).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٧٧).

ثانيًا: الأطروحة جاءت بعنوان: (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقدية) ومن خلال هذا العنوان نلاحظ ما يأتي:

١. لم يتعرض الباحث لمنهجهم كمنهجٍ كما صدَّر به بيان عنوان الرسالة؛ وبالتالي لم يبيّن آلية معرفته أو استخلاصه لهذا المنهج، والذي لو أراد أن يفعله لاستحال أن يكون في دائرة البحث شديدة الاتساع هذه؛ فالكتاب لم يناقش منهجهم وإنما مقتطفات من أقوالهم وآرائهم في علوم القرآن؛ ولـمَّا لم يعتنِ ببيان منهج كلّ قائل فبالتالي سيقع منه **الاضطراب** في آلية مناقشتهم في كلّ مسألة من المسائل؛ كَوْن آلية النقد لا تخضع لمنهجيةٍ واحدةٍ محدّدة، وهذا واضح أيضًا في بعض مسائل الكتاب، كما يتضح في طريقة تركيبه وترتيبه؛ حيث يتبادر للناظر شيءٌ من الفوضوية فيه.

– ومن أمثلة هذا الاضطراب؛ حين أراد إثبات أن أقوالهم ليست على قواعدِ أيٍّ من أهل العلم، فيقول: «وأما المدرسة العقلية المعاصرة فقد تنوعت أقوال رجالها في المجاز؛ ولم يلتزموا بقاعدة يسيرون عليها؛ ومن هنا فإنني حريص فيما يأتي أن أبيِّن أن خلافهم في المجاز ليس مع العلماء القائلين بمنع وقوع المجاز فحسب؛ بل هم يخالفون العلماء قاطبة؛ مَن يرى وقوع المجاز ومن يرى منعه»[(١)].

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٥٨٦، ٥٨٧).

* وكلامه هذا راجع إلى قضية أقوال أهل العلم، لا نقد أقوال العقلانيين، فهو بعيد عن الإطار الذي حدده سلَفًا.

- وكذلك حين أراد إثبات وقوع التناقض في بعض كلامهم، يقول: «في كلام الدكتور نصر تناقض؛ فهو يقول بالصَّرْفَة وبالإعجاز في أخبار الغيب... والقول بأن أخبار الغيب وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن يعني أن في القرآن الكريم ما لا يقدر عليه البشر لو حاولوه، والقول بالصَّرْفة يستلزم قُدرة البشر على الإتيان بمثل القرآن لو حاولوه، وهذا تناقضٌ بيِّنٌ»[1].

* فكلام المؤلف نفسه ضعيف ولا يُسلَّم له بهذا التناقض لو اكتفى في كلامه بمثل ذلك.

٢. في عدمِ توفُّرِ مناقشة الكتاب لمنهجية رجال المدرسة العقلية بصورة مدقّقة -قدْرٌ من الانزياح عن إشكالية الكتاب الرئيسة بصورة ظاهرة؛ إِذْ تحولت المناقشة بذلك (في جانبٍ كبيرٍ منها) مِن مناقشة المنهج إلى مجرد مناقشة الآراء والأقوال التي طرَحها الحداثيون إزاء بعض قضايا ومسائل علوم القرآن، وهذا ليس الغرض الكلي للبحث ولا السياق الرئيس لإشكاليته.

٣. بغضّ النظر عن ما اشتهرت به المدرسة العقلية المعاصرة تجاه القرآن الكريم وعلومه مِن تبنِّي آراء مشكلة ومغلوطة، ومع كثرة الدراسات التي

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (٢/ ٨٤٥).

ناقشت ذلك وأثبتته؛ فإنَّ من المفترَضِ أنّ ما سيطرحه الباحث في بحثه مما له تعلُّق ببيان موقف المدرسة العقلية من علوم القرآن وأصول التفسير وتقويمه - سيكشفُ (لاحقًا) عن بيان موقفهم سَلْبًا وإيجابًا، وهو ما يستلزم عدم الانطلاق من التخطئة ابتداءً على هذا النحو، وإلّا فلو كان موقفُهم من علوم القرآن وتقويمُ هذا الموقف حاضرًا لديه سلَفًا؛ **فما الحاجة إذًا للبحث؟! وما الجدوَى من تذييل وَسْمِه بـ(دراسة نقدية)؟!**

٤. بناءً على الملحوظة السابقة؛ نجد المؤلف تتبّعَ الجوانب السلبية في أقوال و[مناهج] أصحاب المدرسة العقلية المعاصرة، في حين أن بيان موقفهم كما يقتضي ذِكر الجوانب السلبية، فإنّه بالضرورة كذلك يقتضي ذكر الجوانب الإيجابية -إن وجدت- لبعض أقوالهم وآرائهم ومناهجهم...إلخ، وهل يمكن الاستفادة من تلك الآراء والمناهج الحديثة في خدمة علوم القرآن وأصول التفسير؟ وإلى أيّ مَدى يُستفاد منها؟ لا سيَّما وقد أشار المؤلف إلى غزارة إنتاجهم عامّة، وما يتعلق بعلوم القرآن خاصّة؛ ولا يكاد يخلو هذا النتاج من فائدة![1].

٥. عرّف المؤلّف بالمدرسة العقلية المعاصرة؛ نشأتها، وجذور أفكارها، وأبرز رجالاتها، وأهم مؤلفاتها، وأهدافها، وآثارها في الواقع الفكري المعاصر.

(١) انظر: مبحث: أهم مؤلفات المدرسة العقلية المعاصرة، بالمصدر نفسه، (١/ ٩٣-١٠٧).

في حين أنه لم يتعرض لبيان ماهية علوم القرآن وأصول التفسير، مع أنها الشِّق الثاني من عنوان الدراسة.

٦. وبناء على العنصر السابق؛ فإنّ المؤلف لم يفرّق خلال فصول الكتاب ومباحثه بين علوم القرآن وأصول التفسير، حيث كان من اللازم أن يميز بينهما قدر المستطاع؛ لأنه من المعلوم أن علم أصول التفسير ما زال غضًّا طريًّا لم يستوِ على سُوقه بعدُ ولم تتبلور قواعده، وما زال الاختلافُ الواسع في كلّ تفاصيله -بدءًا بالاسم ثم المسمى- موجودًا إلى الآن، ولكن هذا لا ينفي وجود ما يدخل تحت مسمى أصول التفسير متناثرًا في مقدمات كتب التفسير وفي كتب التفسير ذاتها، وفي كتب أصول الفقه، وفي عموم تراث الأمة، وقد تبلورت بعض مباحثه الآن بما أصبح محلّ اتفاق بين أهل العلم أن هذه المباحث مِن صُلب أصول التفسير[1].

(١) مثل مبحث: مصادر التفسير -مع اختلافهم في تحديد هذه المصادر-. وقد تعرض المؤلف لهذا المبحث، ولكن لم يبيِّن هل يندرج إجمالًا تحت علوم القرآن، أم تفصيلًا تحت أصول التفسير! لذا كان من الأنسب أن يجعل الكتاب على قسمين: الأول يتعلق بموقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن، ثم القسم الثاني يكون متعلقًا بموقفهم من أصول التفسير التي تعرض لها خلال البحث، وهي -غالبًا-: الفصل الخامس (موقفهم من الإسرائيليات)، والثامن: (من مصادر التفسير)، والتاسع: (من التفسير والمفسرين)، ومبحث (التأويل) وهو المبحث الثاني من الفصل الثالث. هذا.. ولـ(وحدة أصول التفسير) بمركز تفسير دراسة قيّمة في هذا الصدد بعنوان: (أصول التفسير في المؤلفات) تميزت بأنها أول دراسة تسلّط الضوء على أصول التفسير بصورتها الكلية وترصد واقع أصول التفسير.

ثالثًا: مجال البحث واسع فضفاض لا يمكن حصره وتداركه في عمل واحد؛ لا من حيث بيان موقف المدرسة العقلية المعاصرة، حتى مع حصرهِ حدودَ بحثهِ زمانيًّا ومنهجيًّا... ولا من حيث إمكانية حصر آرائهم وموقفهم من كلّ ما تكلموا فيه من علوم القرآن وأصول التفسير، بل من الصعوبة أن نوعب ما يتعلق بشخصية واحدة فضلًا عن عدّة أشخاص أو موقف تيار فكري، وقد أشار المؤلف إلى انتشار مؤلفاتهم ومقالاتهم وأفكارهم وآرائهم[1]، كما صرّح بهذه الصعوبة في أكثر من موضع، منها قوله: «إنَّ تمييز بعض رجال المدرسة العقلية المعاصرة بأنهم من أبرز رجال هذه المدرسة أمر بالغ الصعوبة»[2]. **قلتُ**: فكيف بإمكان استيعابهم والحكم عليهم؟!

كذلك قوله: «يعتبر رجال المدرسة العقلية المعاصرة من المكثرين في التأليف، وتتنوّع هذه المؤلفات لتشمل كثيرًا من أبواب المعارف والعلوم، ولا شكّ أنّ محاولة استقصاء هذه المؤلفات أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن متعذرًا على أفراد الباحثين؛ لذا سأذكر هنا أهم مؤلفات المدرسة العقلية المعاصرة في مجال الدراسات القرآنية، إِذْ هي موضوع بحثي غير زاعمٍ الاستقصاء»[3].

---

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٨).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٥٥).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٩٣).

رابعًا: ذكَر المؤلف -حين عرَض بعض الدراسات السابقة القريبة من موضوع بحثه- أنه لم يجد مَن كتب في هذا الموضوع مِن قبلُ[1]، وهذا فيه شيء من المبالغة والتحكُّم، فليس معنى أن لا نجد عنوانًا سابقًا يصرِّح أنَّ موضوع الكتاب يتحدث عن (موقف المدرسة العقلية من علوم القرآن وأصول التفسير، ونقده) أنه لم يسبق لأحد أن تكلم أو تعرَّض لهذا الموضوع؛ لسبب جوهري يسيرٍ، وهو أنّ القرآنَ وعلومَه كلٌّ متكامل كالجسد الواحد لا يكاد ينفصل بعضه عن بعض، وقد سبقت أطروحات -فيما عرَضه- تعرَّضت لموقف المدرسة العقلية المعاصرة من بعض علوم القرآن، ولكن أَطلَقَت عليها اسم (التيار العلماني الحديث/ الاتجاه العلماني المعاصر/ الحداثيون العرب/ القراءات المعاصرة...)، وواضح من خطة البحث لهذه الأطروحات أنها تعرَّضت بشكلٍ ما لجانبٍ من علوم القرآن.. كما أنّ الموقف من علوم القرآن أوسع من أن يُحصَر في أطروحة واحدة.

خامسًا: لا شك أن غالب آراء المدرسة العقلية المعاصرة تخالف الشريعة، لكن القرآن الكريم أرشدنا إلى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ [المائدة: ٨]، والمؤلف -غالبًا- لم يبخسهم حقهم فيما عرضه من آرائهم، ومن ذلك قوله عن بعضهم: «فقول الدكتور هشام جعيط أن القرآن

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٩).

فرض بغتة على النبي ﷺ قولٌ لا غبار عليه، ولكن الإشكال أنه يناقضه في أول كلامه»[1]. ومن ذلك أيضًا: «وكلام الدكتور محمد عابد الجابري هذا، وإن لم يكن جامعًا لأكثر صفات القرآن التي يوردها المعرِّفون إلّا أن إشارته إلى أن القرآن كلام الله تعالى هي مما أحسنَ فيه»[2].

غير أنه أحيانًا قليلة، ربما يَشعر القارئ لكلامه بشيء من التحامُل، ربما يدفعه إليه غيرته المحمودة على كتاب الله -عز وجل-، ومن ذلك قوله ناقدًا لقول بعضهم (فالوحي للأنبياء مجعول لتنظيم البشر على أفضل طريقة): «قوله إنّ الوحي مجعول لتنظيم البشر على أفضل طريقة فيه تقليل من فائدة الوحي؛ إذ أهم أمر جاء به الوحي هو إقامة الدين، وتعبيد الناس لله رب العالمين»[3]. **قلتُ**: إن الكلام ليس محلًّا للنقد في شيء؛ لأن تنظيم البشر على أفضل طريقة إذا لم يكن هو إقامة الدين، وتعبيد الناس لله رب العالمين، فماذا يكون؟!

كذلك حين عرَض لكتاب الدكتور محمد شحرور (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة) وبيَّن أنه احتوى على مباحث عديدة من مباحث علوم القرآن... فقال معلِّقًا في الحاشية: «وأين دور السنة النبوية؟...»، في حين أن شحرور حدّد موضوع كتابه في الحديث عن القرآن، ولم يُشِر في عنوانه أنه سيتناول السنة مع

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١٦٥).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢١١).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ١٩٨، ١٩٩).

القرآن، ومع ذلك ذكَر المؤلف أن من أبواب الكتاب: (الباب الثالث: أُمّ الكتاب والسُّنة والفقه)[1]، فأحسب أن الانتقاد هنا في غير محلّه!

سادسًا: تناول المؤلف الأهداف العامة لهؤلاء العقلانيين[2]، لكن عند تأمُّلها نجد أنّ معظمها أقرب في صياغته إلى السمات أو الخصائص العامّة لمنهج أصحاب هذه المدراس، وليست أهدافًا بالمعنى الاصطلاحي، وهذه (الأهداف) هي:

١. الأخذ بالمناهج العلمية الغربية، ومناهج المستشرقين منهم خصوصًا.

٢. عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، والدعوة إلى حرية منفلتة.

٣. تقديم العقل على النصوص الشرعية، بل ومحاكمة النصوص إلى العقل.

٤. التلاعب بمعاني النصوص الشرعية.

٥. نقد العلوم الشرعية. اهـ.

فهي -كما يبدو- أقربُ إلى السمات والخصائص. وأقف فقط مع الهدف الأول -ولك أن تقيس غيره عليه- فقد ذكره المؤلف بمضمونه عند حديثه عن (عوامل نشأة المدرسة العقلية المعاصرة) فقال: «ومن أهم تلك العوامل تأثُّر

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٩٩، ١٠٠).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ١٠٩-١١٥).

رجال هذه المدرسة بالمستشرقين، حيث إنّ كثيرًا منهم تتلمَذ على يد المستشرقين، ودرَس في جامعاتهم، وكانت صلته بهم أكبر من صلته بعلماء الإسلام»[1]. فأنَّى لعامِلٍ من عوامل النشأة أن يصير هدفًا؟!

كذلك: (**الأهداف التي نصّ عليها بعض أفراد المدرسة العقلية المعاصرة**)[2] -هذا على حدّ تعبير المؤلف- وهي أهدافٌ خاصّة لبعض أفراد هذه المدرسة. وابتداءً، من خلال نقلِ المؤلف نجد أنهم لم ينصّوا على أنها أهدافٌ لهم، بل سمّاها بعضهم «مشروع/ أبعاد» وليس بالضرورة أن يكون (البُعد أو المشروع) هو الهدف، ومن ذلك -مثلًا- اعتبار أن (الدعوة إلى حرية الاعتقاد) هي هدف من أهداف جمال البنا، والهدف بهذه الصياغة هو في الحقيقة (وسيلة) للوصول إلى الهدف الحقيقي، ألَا وهو (حرية الاعتقاد) نفسها.

حتى استشهاد المؤلف بقول محمد أركون أنّ مشروعه الكبير هو (نقد العقل الإسلامي، ونقد الظاهرة القرآنية) وقد سماه أركون (مشروع العمر) فالحقيقة أنه ليس هدفًا في حدّ ذاته، بل هو وسيلة أيضًا لهدفه الذي ذكره أركون نفسُه بعد ذلك حيث قال: «أقصد إعادةَ تقييمٍ نقديّ شامل لكلّ الموروث الإسلامي منذ ظهور القرآن وحتى اليوم»[3]. هذا هو الهدف: (إعادة تقييم لكلّ الموروث

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٢٧).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ١١٥-١٢٠).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ١١٧).

الإسلامي...). ولكنه هدفٌ مرحليّ أيضًا يأتي من ورائه هدف أسمَى في رأي أركون!! ولم يتركنا أركون حتى شرح إستراتيجية هذا الهدف المركّب، فقال: «المهمّة العاجلة تتمثل فيما يلي: إعادة قراءة كلّ التراث الإسلامي على ضوء أحدث المناهج اللغوية، والتاريخية، والسوسيولوجية والأنتربولوجية (أي: المقارنة مع بقية التراثات الدينيّة، وبخاصّة ما حصل في الغرب المسيحي). ثم القيام بعدئذ بتقييمٍ فلسفي شامل لهذا التراث؛ لطَرْح ما أصبح ميتًا فيه ومعرقِلًا لحركة التطور، والإبقاءِ على العناصر الصالحة من أجل استخدامها في البنيان الجديد»[1]. فهذا (البنيان الجديد) هو هدف أركون النهائي؛ بنيان جديد وفِكر جديد ومجتمع جديد، هو مجتمع (الاستقلالية الفكرية) الذي سعى إليه وناضل من أجله؛ يقول: «وكلّ كتاباتي تحمل آثار النضال المستمر والدؤوب من أجل المحافظة على الاستقلالية الفكرية»[2].

وهكذا.. يتضح أن ما اعتبره المؤلّف هدفًا هو مرحلة أوليّة تمامًا لتحقيق أهداف (أركون).

سابعًا: وضَع المؤلف لنفسه منهجًا تفصيليًّا في كتابة بحثه، وكان من ذلك أن يكتفِي ببعض النقول إذا كان فيها غنية عن غيرها[3]. لكن مع التتبع لفصول

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ١١٨).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ١١٦).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٢٣).

الكتاب ومباحثه نجد أن هذا المنهج لم يلتزمه المؤلف؛ ذلك أنه أطال في بعض المباحث إطالة أغنى غيرُها عنها، حتى جاءت بعض المباحث شبه مكرّرة، بل ربما تكررت الفقرة بنصها أحيانًا: مثل نقلهِ لكلام الدكتور الجابري (١/ ٥٠٨) هو نفسه في (١/ ٥٣٣)، أو لتفسير الراغب (٢/ ٦٢٣) وفي (٢/ ٦٤٥)، مع اختلاف المباحث، أو تكرار المضمون -وهو كثير-؛ لذلك وجدنا عبارات كثيرة تدلّ على هذا التكرار، منها: «وهكذا نرى أن الدكتور بسام الجمل يكرّر ما سبق أن قاله... وقد سبق الجواب على مثل هذا»[١]، «وقد سبق الحديث عمّا ذكره من الجعل والإنزال والتنزيل فيما مضى»[٢]، «يكرر الدكتور حسن حنفي ما سبق أن قاله العقلانيون»[٣]، «والشبهة التي أوردها الدكتور نصر على الاستدلال بالآية الكريمة، سبق مثلها والجواب عنها في كلام الأستاذ جمال عطايا»[٤]، «وهذا مما سبق الجواب عنه فيما مضى»[٥]...إلخ.

لذلك يشعر القارئ أحيانًا أن بعض المباحث تكاد تكون مكرّرة، ويبرز هذا الشعور -مثلًا- في الفصل الرابع (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من

(١) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٤١٨).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٣٧٩).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٤٨٣).

(٤) المصدر نفسه، (٢/ ٦٣٥).

(٥) المصدر نفسه، (٢/ ٦٤٥).

النسخ...)، أو الفصل الأول (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من الوحي والقرآن) الذي استغرق أكثر من مائتي صفحة (من ١٣٥ إلى ٣٦٢).

كذلك لا يُنكَر للمؤلف أنه اجتهد في تفصيلات مباحث الكتاب ومطالبه، ولكن يمكن اختصار كثير من هذه المباحث والمطالب أو الاستغناء عن بعضها؛ لأن غيرها أغنى عنها في إيصال فكرة المؤلف، وهذا -إنْ حدث- كان سيقلّص حجم الكتاب إلى ثلثي حجمه الحالي -تقريبًا-.

هذا، فضلًا عن إطالة النقل أحيانًا عن بعض العقلانيين بما يتجاوز نصُّه صفحة أو صفحتين، مثلما نَقَلَ عن الدكتور الجابري (١/ ٢٦٠-٢٦٢) في حين أنّ نقد المؤلف على هذا السرد الطويل لم يتعدَّ صفحة واحدة تقريبًا.

ثامنًا: ألزم المؤلف نفسه بالترجمة للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة، ولكن هناك إشكالات متعددة سلكها المؤلف خلال البحث؛ من ذلك:

١. ترجَم المؤلف -تقريبًا- لكلّ الأعلام الواردة أسماؤهم في الأطروحة إلّا ما ندر، ولم يقتصر على غير المشهورين فقط، بل ترجم لصحابةٍ مشهورين؛ مثل: حذيفة بن اليمان، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما ترجم لأعلام مشهورين أمثال: الطبري وابن كثير.

٢. في المقابل لم يترجم لبعض أعلام المدرسة العقلية المعاصرة الذين عرَض أقوالهم وتعرَّض لها بالتفنيد والنقاش والنقد؛ مثل: (بسام الجمل) الذي

عرض كثيرًا من آرائه فيما يتعلق بالوحي والقرآن وأسباب النزول[١]، وغيرها من مباحث الكتاب، وذكَر أن له كتابًا في أسباب النزول! ومثله (جمال صالح عطايا) الذي عرَض كثيرًا من آرائه في النسخ وأحكام القرآن، وقال عنه: إنه أفرد النسخ بكتاب مستقلّ!

٣. كذلك يلاحَظ أن المؤلف عرض كثيرًا من كتابات (هشام جعيط) في العديد من الفصول والمباحث[٢] في حين أنه لم يعتبره من أعلام المدرسة العقلية، وأورد له ترجمة موجزة فقط في حاشية (١/ ٣٠) من الكتاب، وقريبًا من هذا ما صُنع تجاه مصطفى بوهندي[٣] ومحمود عزب[٤].

٤. وبعض الأسماء اعتذر عنها بأنه لم يجد لها ترجمة؛ مثل: محمد حمزة، الهادي الجطلاوي.

٥. ووقع في تناقض عند ترجمة (آمنة وداد) أو (آمنة ودود) حيث ذكرها أولًا باسم آمنة وداد، قائلًا: «تقول الكاتبة آمنة وداد في كتابها القرآن والمرأة...»[٥]، ثم

(١) ذكر له المؤلف العديد من الآراء في المجلد الأول من الكتاب، الذي حوى ثلاثة فصول كبيرة هي جُلّ حجم الكتاب.

(٢) انظر على سبيل المثال: الفصول: الأول والثاني والخامس.

(٣) له ترجمة مقتضبة جدًّا (٢/ ٧٠٤)، في حين أنه عرَض كثيرًا من آرائه في مباحث: الإسرائيليات، ومصادر التفسير.

(٤) له ترجمة موجزة (١/ ٣٢٤).

(٥) موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، (١/ ٣٢٥).

أشار في الحاشية أنه لم يقف لها على ترجمة. غير أنه بعد ذلك ذكرها في موضع آخر باسم آمنة ودود[1]، ثم قال في الحاشية معرِّفًا بها: الدكتورة آمنة ودود: أستاذ الدراسات الإسلامية...سبق التعريف بها، ألّفَت كتابًا عن القرآن والمرأة...».

[مع أنه لم يسبق التعريف بها. كما يتبين أنها هي آمنة وداد صاحبة كتاب القرآن والمرأة].

٦. كما ذكَر (الصادق النيهوم) عند حديثه عن موقف المدرسة العقلية من تعريف القرآن...[2]، بل بدأ المبحث به، ومن الترجمة لـ(النيهوم) نرى أنه توفي ١٩٩٤م، وبالتالي فمصنفاته كلّها قبل هذا التاريخ، ومن هنا فهو خارج نطاق الحدود الزمنية التي وضعها المؤلف لأطروحته التي حدّها زمنيًّا بالعقدين الأخيرين السابقين على كتابة بحثه.

تاسعًا: المطلب المعقود بعنوان: (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من آداب تلاوة القرآن الكريم)[3]، فالمطلب نفسه لا يتضمن ما عُنْوِنَ به! فلم يتعرض لموقفهم من آداب تلاوة القرآن كما هو المتبادر من عنوان المطلب، لكن الأَوْلَى أن يُعَنْوَن بـ: (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من الأدب مع القرآن).

---

(١) المصدر نفسه، (٢/ ٩٣٢).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢٠٢).

(٣) المصدر نفسه، (١/ ٢١٣-٢١٧).

الخاتمة:

هذه قراءة مختصرة لكتاب: (موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير؛ دراسة نقدية)، ولعلّ من أبرز الأمور التي كشَفَتْها قراءتُنا لهذا الكتاب القيِّم هو مدى حاجة هذا الميدان للعديد والعديد من الجهود النظرية والتطبيقية لدراسة الموضوعات والإشكالات والمناهج التي يتبنّاها أصحاب هذه المدرسة العقلية دراسة نقديّة مقارنة مع ما قرّره أهل العلم، ووَضْعها تحت المجهر العلمي الشرعي الصحيح لإذهاب ما فيها من زَبَدٍ جُفاءً، والإبقاء على ما ينفع الناس -إن وُجِد- حتى ولو كان ضئيلًا، بما يُثري النتاج العلمي الإسلامي الحديث.

والحمد لله تعالى أولًا، وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا